المركز المصري للدراسات الاقتصادية
ECES
The Egyptian Center for Economic Studies

آراء في السياسة الاقتصادية

العدد (١٢) نوفمبر ٢٠٠٢

الاندماج الاقتصادي العربي بين الطموحات والواقع

تهدف سلسلة "آراء في السياسة الاقتصادية" إلى الإسهام في حل المشاكل الاقتصادية الملحة في مصر وذلك بتحليل أبعاد هذه المشاكل وتقديم مقترحات بشأنها. وتستند هذه السلسلة إلى الأبحاث التي يقوم بها المركز المصري للدراسات الاقتصادية. وقد اعتمد مجلس إدارة المركز مضمون هذا البحث والتوصيات الواردة به .

أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية

مصطفى خليل – الرئيس الفخري
طاهر حلمي – رئيس مجلس الإدارة
جلال الزربة – نائب رئيس مجلس الإدارة
محمد لطفي منصور – الأمين العام
عمر مهنا – أمين الصندوق الفخري
أحمد المغربي
أحمد بهجت
أحمد جلال
أحمد عز
أيمن لاظ
جمال مبارك
حاتم نيازي مصطفى
حازم حسن
رائد يحيى
رشيد محمد رشيد
شفيق البغدادي
عادل اللبان
فاروق الباز
مجدي إسكندر
محمد العريان
محمد تيمور
محمد شفيق جبر
محمد فريد خميس
معتز الألفي
منير عبد النور

الإدارة

أحمد جلال
المدير التنفيذي ومدير البحوث
سميحة فوزي
نائب المدير التنفيذي وكبير الاقتصاديين

يعد مشروع الاندماج الاقتصادي العربي من أهم القضايا التي طالما شغلت السياسيين والمفكرين والرأي العام في الوطن العربي منذ ما يقارب النصف قرن. ويرجع ذلك الاهتمام إلى قناعة الكثيرين في المنطقة بأن تحقيق الاندماج العربي من شأنه تحسين مستويات المعيشة للشعوب العربية، وتدعيم قدرة العرب التفاوضية على المستوى الدولي، وخاصة مع اتجاه العالم نحو التكتلات الإقليمية والكيانات الكبيرة. وخير دليل على ذلك المحاولات المتكررة لتحقيق الاندماج الإقليمي خلال هذه الفترة، وخاصة منذ عام ١٩٤٥ والذي شهد إنشاء الجامعة العربية كوسيلة لتفعيل جهود التعاون الإقليمي.

وعلى الرغم من المحاولات المتكررة لتحقيق الاندماج الإقليمي، إلا أن مشروع الاندماج العربي مازال مجرد أمل. وذلك على عكس تجربة الاتحاد الأوروبي والتي بدأت تقريبا في نفس الوقت؛ إذ نجحت هذه التجربة في تحويل حلم الاندماج الإقليمي إلى حقيقة واقعة. ويثير التباين الشديد بين نتائج التجربتين العديد من التساؤلات، أهمها: هل يرجع التقدم المحدود في مسيرة الاندماج الاقتصادي العربي إلى ضعف المكاسب المتوقعة من الاندماج أم إلى غياب الدوافع السياسية؟ هل يعد قصور الأطر والآليات المؤسسية في المنطقة مسؤولا عن تباطؤ هذه المسيرة أم أن هذا التباطؤ يرجع إلى معارضة جماعات المصالح؟ وبالنسبة للمستقبل، هل هناك دروس مستفادة لمشروع الاندماج العربي من تجربة الاتحاد الأوروبي، أم أن خصوصية التجربتين يحول دون ذلك؟ هذه بعض الأسئلة التي يتناولها هذا العدد من سلسلة آراء في السياسة الاقتصادية، والذي يستند إلى مجموعة من أوراق العمل التي قدمت في مؤتمر عقده المركز المصري للدراسات الاقتصادية حول هذا الموضوع في أكتوبر ٢٠٠١.

ويبدأ هذا العدد بتحليل الأسباب المسؤولة عن تباطؤ مسيرة التعاون الاقتصادي العربي، ثم يستعرض المكاسب المنتظرة من تحقيق الاندماج مستقبلا، مع استخلاص بعض الدروس المستفادة للمنطقة العربية من تجربة الاتحاد الأوروبي. وفي النهاية، يتم طرح مجموعة من المقترحات والتوصيات التي من شأنها تحقيق تقدم في تلك المسيرة مستقبلا.

ما هي الأسباب المسؤولة عن تواضع نتائج محاولات الاندماج السابقة؟

شهدت المنطقة العربية العديد من المحاولات لتحقيق الاندماج الاقتصادي الإقليمي، الأمر الذي أسفر عن عدة أشكال من الاتفاقيات تتراوح بين المعاهدات الثنائية لخفض الرسوم الجمركية على عدد محدود من السلع على أساس تفضيلي، وبين اتفاقيات طموحة للاندماج تهدف إلى إنشاء سوق عربية مشتركة. إلا أن الغالبية العظمى من تلك الاتفاقيات لم تحقق سوى نتائج متواضعة، بل إن العديد منها لم يتم تنفيذه بالكامل، الأمر الذي ترتب عليه انخفاض مستوى التجارة العربية البينية بشكل عام مقارنة بالتجمعات الإقليمية الأخرى (جدول ١).

ومن وجهة نظر الاقتصاديين، تعد اتفاقيات الاندماج الإقليمي أقل فائدة من تحرير التجارة غير التمييزي، بل إنها قد تكون مكلفة كنتيجة لتحويل التجارة (trade diversion). إلا أن الاتفاقيات الإقليمية لا تنشأ نتيجة للاعتبارات الاقتصادية فحسب، وإنما تتأثر أيضا بالدوافع والمكاسب السياسية، والتي قد تعوض أو تفوق التكاليف الناتجة عن تحويل التجارة. وعلى الرغم من صعوبة تحديد وزن وأهمية

جدول (١) : تطور التجارة الإقليمية البينية (نسب مئوية لسنوات مختارة)

التكتل الإقليمي	الصادرات الإقليمية البينية كنسبة من إجمالي الصادرات						
	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٨
منطقة التجارة الحرة العربية AFTA	٥٫٢	٤٫٩	٤٫٥	٧٫٨	٩٫٤	٦٫٧	٨٫٢
الآسيان ASEAN	١٩٫٢	٢١٫٣	٢٢٫٤	٢٠٫٧	٢٠٫٧	٢٦٫٤	٢٢٫٢
ميركوسور MERCOSUR	٩	غ م	١٢	٦	٩	٢٠	٢٥
أبيك APEC	٥٨	غ م	٥٨	٦٨	٦٨	٧٢	٧٠
النافتا NAFTA	٣٦	٣٤٫٦	٣٣٫٦	٤٣٫٩	٤١٫٤	٤٦٫٢	٥١
الاتحاد الأوروبي EU	٥٩٫٥	٥٧٫٧	٦٠٫٨	٥٩٫٢	٦٥٫٩	٦٢٫٤	٥٦٫٨

Source: IMF, Direction of Trade Statistical Yearbook, several issues; and World Bank, World Development Indicators, CD-Rom, 2002.

كل جانب من جانبي هذه المعادلة، إلا أن التحدي الحقيقي يكمن في ضمان تحقيق مكاسب صافية من الاندماج الإقليمي.

فهل يعتبر غياب المكاسب الصافية مسؤولا عن تواضع مسيرة الاندماج الاقتصادي العربي؟ وفقا لدراسة Fawzy (2002)، فإن هذا التقدم المحدود يرجع أساسا إلى نقص الحوافز السياسية والاقتصادية. فمن ناحية، افتقدت الدول العربية إلى الدوافع السياسية للاندماج كنتيجة لعدة عوامل ومنها: غياب الآليات المنوط بها توزيع مكاسب الاندماج بين الدول وداخل كل دولة على حدة؛ التخوف من فقدان السيادة الوطنية؛ فضلا عن التكاليف المرتبطة بعملية التكيف نتيجة لتزايد المنافسة. كذلك هناك أسباب أخرى مثل عدم توافر الأطر المؤسسية الإقليمية اللازمة لتحقيق الاندماج وبصفة خاصة عدم وجود آليات لتعويض الفئات المتضررة، والافتقار إلى اتفاق إزاء قيام دولة أو أكثر بدور الزعامة الإقليمية. ومن الناحية الأخرى، فإن الحوافز الاقتصادية للاندماج لم تكن كافية كنتيجة لتشابه الهياكل الإنتاجية في الدول العربية وارتفاع مستويات الحماية الجمركية. فضلا عن أن مناخ الأعمال في معظم الدول العربية يتصف بعدم جاذبيته للاستثمار، وبارتفاع تكلفة المعاملات الاقتصادية، علاوة على شدة القواعد المقيدة لدخول الأسواق مقارنة بالدول الأخرى، وهو الأمر الذي أدى إلى ضعف الاستثمارات العربية البينية.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو، هل نجحت الإصلاحات الهامة التي قامت بها العديد من دول المنطقة خلال العقدين الماضيين في تغيير هيكل الحوافز الاقتصادية بما يشجع على الاندماج الاقتصادي العربي؟ ليس بدرجة كافية، حيث إن هيكل الحوافز الذي يواجه الشركات والقيود غير الجمركية مازالت تحد من التجارة العربية البينية وتدفق الاستثمارات بين دول المنطقة. وفيما يتعلق بهيكل الحوافز، تشير دراسة Galal and Fawzy (2002) إلى أن هيكل الحوافز السائد في مصر مازال يحابي المنتجين للسوق المحلي على حساب المصدرين. وتستند تلك النتيجة إلى مقارنة عائد الربحية لاثنين من المنتجين المتماثلين في كل شيء عدا أن المنتج الأول يصدر إنتاجه بالكامل للخارج، في حين يبيع الآخر إنتاجه بالكامل في السوق المحلي. كما تعتمد هذه النتيجة على مقارنة ربحية المصدر في مصر مقارنة بربحية المصدر في مجموعة من الدول النامية. وتفصح تلك المقارنة أيضا عن وجود هذا التحيز ضد الصادرات حتى إذا أخذنا في الاعتبار التعويض الجزئي الذي يحصل عليه المصدرون من خلال الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية. ويرجع هذا التحيز إلى عدة عوامل، من أهمها: المغالاة في سعر الصرف، ارتفاع مستويات الحماية الجمركية، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الفائدة والضريبة على أرباح شركات الأموال. وهو ما يعني أن جهود تحرير التجارة لم تتمكن من محو آثار عقود متتالية من اتباع إستراتيجيات التصنيع للإحلال محل الواردات. ونظرا لاحتمال وجود تحيز مشابه في الدول العربية الأخرى، فقد باتت محدودية التقدم في مسيرة الاندماج الإقليمي أمرا طبيعيا.

وفيما يتعلق بالقيود غير الجمركية، قام Zarrouk (2002) بتقدير آثارها على ثمانية دول عربية استنادا إلى استطلاع لآراء القطاع الخاص حول معوقات الاستثمار. وقد أفادت نتائج هذا الاستطلاع بأن متوسط تكلفة الالتزام بجميع الإجراءات غير الجمركية يبلغ ١٠٪ من قيمة السلع المصدرة. كما تشير النتائج إلى أن إجراءات التخليص الجمركي تعد من أهم مصادر التكلفة بعد الروتين الحكومي، وأن الشركة متوسطة الحجم تقضي حوالي ٩٠ يوما في حل المشاكل المرتبطة بالجمارك والجهات الحكومية الأخرى. أما المدفوعات غير الرسمية الخاصة بإجراءات التخليص الجمركي، فتم تقديرها بـ ١٪ فقط من قيمة السلع المصدرة، في حين أفاد خمس المشاركين في الاستطلاع أن هذه المدفوعات تتراوح بين ٢٪ إلى ١٧٪. كما يؤدي طول إجراءات الفحص والتخليص، وتعدد الوثائق والتوقيعات المطلوبة لإتمام المعاملات التجارية، والمشاكل المتكررة مع الجمارك والجهات الحكومية الأخرى إلى ضياع الكثير من الوقت.

والسؤال الملح هل ستتمكن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى المبرمة عام ١٩٩٧ من خفض أو إزالة الحواجز غير الجمركية؟ هذا أمر غير مؤكد، فعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية تقضي بإزالة جميع الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل فضلا عن القيود غير الجمركية، وتنص كذلك على إلغاء الرسوم على الواردات والقيود الأخرى على السلع عربية المنشأ عام ٢٠٠٧، إلا أن هذه الاتفاقية ذات طبيعة تفضيلية وتقتصر على تنمية التبادل التجاري في السلع. كما أن الخدمات والاستثمار مستثناة من هذه الاتفاقية، الأمر الذي يحد من قدرتها على تحقيق الأثر الاقتصادي المرجو منها. ويترتب على ذلك بقاء القيود غير الجمركية عائقا أما الاندماج الإقليمي، وذلك ما لم يتم إجراء مزيد من الإصلاحات.

ما هو التأثير المحتمل للاندماج الاقتصادي العربي؟

على الرغم من عدم توافر تقدير للآثار المحتملة من الاندماج على جميع الدول العربية، إلا أن دراسة Konan (2000) تقوم بحساب تلك الآثار بالنسبة لمصر وتونس باستخدام نموذج اقتصادي شامل لكلا الدولتين. ويتم إجراء

هذا التقدير في حالتي الاندماج السطحي (تحرير تجارة السلع) والاندماج العميق (تحرير تجارة السلع والخدمات)، مع التركيز على آثار تحسين كفاءة الصناعات الخدمية مثل التمويل والنقل والتسويق، نظرا لأهميتها بالنسبة للقدرة التنافسية للشركات العربية. وأوضحت الدراسة أنه على الرغم من اختلاف الأرقام بين الدولتين، إلا أن هناك تشابها كبيرا بينهما من حيث النتائج النوعية. ومن أبرز تلك النتائج هي أن الإصلاح الشامل لقطاع الخدمات سوف يحقق مكاسب تفوق بشكل ملموس المكاسب الناتجة عن إلغاء الرسوم الجمركية فقط. وتقدر تلك المكاسب في حالة تونس بأكثر من ثلاثة أضعاف الفوائد الناتجة عن تحرير التجارة فقط، وتصل إلى الضعف بالنسبة لمصر. ويمكن إرجاع الآثار الإيجابية الكبيرة على الرفاهة كنتيجة للإصلاحات العميقة إلى أن إصلاح القطاع الخدمي يؤثر على الاقتصاد ككل، وليس على القطاع الخارجي فقط، كما يؤدي إلى إزالة القيود المرتفعة على الدخول إلى الأسواق محليا أو خارجيا وأيضا إلى التخلص من السياسات التي تزيد من تكلفة المعاملات الاقتصادية، وذلك في حين يؤدي تحرير التجارة إلى تحسين الكفاءة فقط.

ولا يعني ما تقدم إهمال أو حتى تأجيل جهود تحرير التجارة في السلع، إذ أن تحقيق أفضل النتائج لا يتأتى سوى بالعمل في كلا المسارين على التوازي. فتحرير تجارة السلع من شأنه تحقيق التوافق بين الأسعار المحلية والدولية، وهو ما يعد ضروريا لضمان التوزيع الكفء للاستثمارات، والحصول على المدخلات من أقل الموردين سعرا، فضلا عن اطّلاع الشركات على أحدث الأساليب التكنولوجية. كما يعتبر تحرير التجارة حيويا لخفض تكلفة التكيف مع الأوضاع الجديدة. أما القضاء على التشوهات المحلية أولا ثم العمل بعد ذلك على تخفيض القيود الجمركية فمن شأنه ليس فقط تقليل المكاسب الحقيقية في الدخل، بل أيضا زيادة تكلفة التكيف. وبالنسبة للعمالة والموارد المحلية، فسوف تبدأ الأولى في التحول من قطاع لآخر، بينما ستتدفق الثانية خلال المرحلة الأولي للاندماج إلى القطاعات الصناعية والخدمية التي تتمتع بأكبر قدر من الحماية. أما الإصلاحات التالية في قطاع الخدمات فمن شأنها تحويل العوامل الإنتاجية إلى الاتجاه العكسي.

وإجمالا، يمكن القول بأن التأثير المحتمل للاندماج الاقتصادي العربي سيكون إيجابيا، على الأقل في حالتي مصر وتونس. ومن المنتظر أن تزيد المكاسب بصورة كبيرة إذا تضمن مشروع الاندماج اتخاذ إجراءات من أجل زيادة كفاءة القطاعات الخدمية، وإلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة. والسؤال المطروح في هذا الصدد هو ما إذا كانت عملية الاندماج سوف تعود بمكاسب مشابهة على بقية الدول العربية، وخاصة الدول المنتجة للبترول. وبافتراض أن هناك مكاسب صافية بالنسبة لغالبية الدول العربية، فإن السؤال التالي يصبح: هل يمكن الاستفادة من تجربة الاتحاد الأوروبي؟

ما هي الدروس المستفادة من تجربة الاتحاد الأوروبي؟

وفي محاولة لفهم الأسباب التي أدت إلى محدودية الاندماج الاقتصادي العربي، كان لابد من دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي، ودراسة إمكانية استخلاص بعض الدروس المستفادة منها، خاصة وأن هناك عددا من أوجه التشابه بين التجربتين. ويتمثل هذا التشابه في توافر كل من عامل الجوار الجغرافي والدوافع السياسية للاندماج، واستخدام التعاون الاقتصادي كآلية لتحقيق الاندماج، علاوة على أن فكرة الاندماج الإقليمي كانت هدفا مشتركا في التجربتين. ولهذه الأسباب تكتسب دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي أهميتها، على الرغم من خصوصية السياق التاريخي لكلا المنطقتين، واختلاف الأوضاع الاقتصادية الأولية وهيكل الحوافز الاقتصادية في كل منهما.

وعلى الرغم من أوجه التشابه المشار إليها سابقا، فقد أوضح Hoekman and Messerlin (2002) أن الظروف الأولية (فيما يتعلق بحجم ومستوى التنمية وهيكل السوق ومستوى الحماية) التي كانت سائدة في الخمسينيات والستينيات في أوروبا تختلف تماما عن تلك السائدة في المنطقة العربية في الوقت الحالي. وعليه، فإن الاندماج الاقتصادي العربي لا يجب أن يسلك نفس المسار الذي اتبعه الاتحاد الأوروبي، وذلك بالبدء في تحرير التجارة أولا ثم القيام بإدماج أسواق العمالة والخدمات لاحقا. وتؤكد هذه الدراسة أن أفضل سبيل لتحقيق الاندماج الاقتصاد العربي هو القيام بتحرير أسواق التجارة والخدمات في آن واحد.

وهو ما يقودنا إلى السؤال التالي: ما هو الإطار المؤسسي الملائم لتحقيق الاندماج الاقتصادي العربي؟ يحاول Winters (2002) الإجابة عن هذا السؤال بتحديد الملامح المؤسسية الرئيسية التي ساهمت في نجاح تجربة الاتحاد الأوروبي. ومن هذه الملامح أنه تم التعامل مع مسيرة الاندماج الأوروبي منذ البداية على أنها عملية متكاملة ومتسلسلة، وليست مجرد مجموعة من الخطوات المنفصلة. كذلك، كانت هناك مساندة سياسية لعملية الاندماج، بالإضافة إلى وجود جهاز تنفيذي مركزي لإدارة ودفع عجلة الاندماج إلى الأمام. كما توافرت أيضا رؤية شاملة شكلت أساسا لعملية الاندماج، في حين قامت المفوضية الأوروبية بدور الحارس لمسيرة الاندماج خلال فترات الركود الاقتصادي. وأخيرا، تم تصميم آليات لإعادة توزيع المكاسب والتكاليف تدعيما للتعاون، فضلا عن إبرام اتفاقيات لمواصلة عملية الاندماج تدريجيا. وفي ضوء ما تقدم، يطرح الجزء التالي بعض التوصيات فيما يتعلق بأفضل السبل لتحقيق الاندماج الاقتصادي العربي.

رؤية مستقبلية

ربما أهم الخطوات التي يجب اتخاذها على صعيد تحقيق الاندماج الاقتصادي العربي هو الاعتراف بأنه رغم مرور نصف قرن تقريبا على بدء مشروع الاندماج الاقتصادي العربي، إلا أنه مازال مجرد أمل وليس حقيقة واقعة. وبغض النظر عن حسن النوايا التي انطوت عليها الجهود السابقة، إلا أن تلك الجهود كانت

بلا فاعلية. وعليه، فقد حان الوقت لاختيار أحد البدائل الثلاث الآتية: أولا، التخلي عن مشروع الاندماج الاقتصادي العربي تماما؛ ثانيا، الاستمرار في الأسلوب الحالي والذي يعتمد على تحرير التجارة الإقليمية؛ وثالثا، اتخاذ وثبة للأمام من خلال استثمار الدروس المستفادة من تجارب الاندماج الناجحة. وهنا لابد من التأكيد على ضرورة أن تستند عملية الاختيار إلى الاعتبارات الاقتصادية والسياسية على حد سواء. وبالنسبة للخيار الأول، فإن التخلي كلية عن مشروع الاندماج من شأنه التنازل عن مكاسب كبيرة محتملة للمنطقة العربية. أما الثاني، فهو غير ملائم نظرا لأن تحرير التجارة قد قوبل بمقاومة شديدة في الماضي، كما أنه من المحتمل ألا يعود بمكاسب كبيرة. وبالتالي، فإن أفضل هذه الخيارات لتحقيق الاندماج الإقليمي العربي هو الاستفادة من تجارب الاندماج الناجحة بهدف تصميم أسلوب بديل وأكثر طموحا ويتسم بفوائد اقتصادية واضحة.

وبافتراض اختيار البديل الثالث والذي يعد الأكثر طموحا، فإن الخطوة التالية هي تبني رؤية مشتركة حول الصيغة النهائية لهذا الاندماج، ولو بين عدد قليل من دول المنطقة كبداية. وفي حالة الاتحاد الأوروبي، فقد كان واضحا أن الهدف هو إقامة سوق مشتركة بين الدول الأعضاء، مع اتباع سياسة تجارية خارجية مشتركة، وفي النهاية تحرير تجارة السلع والخدمات والاستثمار والعمالة. وعليه، فإنه يتعين على الدول العربية صياغة هدف نهائي، سواء أكان إقامة سوق عربية مشتركة، أو اتفاقية تجارة حرة سطحية، أو اتفاقية تجارة حرة عميقة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن اتفاقية التجارة الحرة السطحية، والتي لا تتضمن تنسيقا بين السياسات والقواعد المحلية، لن تعود بنفس القدر من الفائدة التي ستترتب على البديلين الآخرين. أما الاختيار بين إبرام اتفاقية تجارة حرة عميقة وإقامة سوق مشتركة فهو قرار سياسي في الأساس.

وبعد الاتفاق حول رؤية محددة للاندماج، فإن الخطوة التالية هي اختيار الأسلوب الأمثل لوضع تلك الرؤية موضع التنفيذ. وفي حالة الاتحاد الأوروبي، فإن تحرير التجارة الإقليمية كان البداية لعملية الاندماج، جاءت بعدها إجراءات لإلغاء القيود المفروضة على حرية انتقال العمالة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأخرى لتوحيد القواعد المنظمة لأسواق الخدمات. أما الأسلوب الذي انتهجته الدول العربية، فبدأ أيضا بتحرير التجارة البينية في السلع، إلا أن الخطوات التالية لم يتم صياغتها. ونظرا لأن العمالة تتمتع إلى حد ما بحرية الانتقال في المنطقة العربية، ولأن كفاءة الخدمات محدودة نسبيا، فإنه من الضروري البحث عن أسلوب بديل. على أن يركز هذا الأسلوب على إبرام اتفاقيات موازية لتحرير كل من التجارة (مثل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى)، وحركة العمالة، والخدمات، الأمر الذي سوف ينعكس إيجابيا على الوضع التنافسي للشركات. وهذا لا يعني تنفيذ جميع تلك الإجراءات جملة واحدة، بل مؤداه أن تحقيق تقدم على صعيد كل منها يعد ضروريا لزيادة تأثيرها. ويتميز الأسلوب المقترح بأنه يزيد من المكاسب الاقتصادية بصورة ملموسة، في الوقت الذي يساعد فيه على حشد التأييد بين كل من العمال ورجال الصناعة والزراعة لإجراء مزيد من الإصلاحات التجارية.

وبعد التوصل إلى رؤية محددة والاتفاق حول الأسلوب الأمثل لتطبيقها، تظل الخطوة التالية هي إعادة النظر في المؤسسات اللازمة لتنفيذ مشروع الاندماج. ففي حالة الاتحاد الأوروبي، اشتمل الهيكل المؤسسي على مؤسسات فوق قومية مثل الجهاز التنفيذي (المفوضية الأوروبية)؛ والجهاز الرقابي (المجلس الأوروبي)؛ والسلطة القضائية (محكمة العدل الأوروبية)؛ وأخيرا البرلمان الأوروبي المنتخب بالاقتراع المباشر. وهنا يجب التأكيد على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار طبيعة المشروع المتفق عليه والمؤسسات القائمة عند تصميم الأطر المؤسسية اللازمة لمشروع الاندماج. وجدير بالذكر أنه إذا استمر مشروع الاندماج الاقتصادي العربي في صيغته السطحية والتي تركز على تحرير التجارة فقط، فليس هناك حاجة كبيرة لتغيير المؤسسات الحالية. وعلى النقيض، فإن الاتفاق حول إقامة سوق عربية مشتركة سوف يستلزم تغييرات مؤسسية كبيرة. وهنا يمكن الاستفادة من نموذج الاتحاد الأوروبي. أما إذا أجمعت الأطراف العربية على اختيار الصيغة العميقة للاندماج، فإن ذلك يتطلب مراجعة دقيقة وشاملة للمؤسسات القائمة. وفي حين لا يمكن الجزم بنتائج هذه المراجعة، إلا أنه من المرجح أنها ستخلص إلى ضرورة إنشاء كيان مركزي في الجامعة العربية للإشراف على تصميم وتنفيذ الجوانب الرئيسية للاتفاق. وكذلك إلى ضرورة إنشاء كيانات جديدة للتعامل مع الجوانب الجديدة منه (مثل انتقال العمالة وسياسة المنافسة ومنع الاحتكار وتحرير خدمات شبكات الاتصالات والكهرباء والطرق).

وختاما، فإن نجاح مشروع الاندماج الاقتصادي العربي يتوقف بالأساس على الإطار الزمني لمشروع الاندماج ومصداقية الالتزام. فمن ناحية الإطار الزمني، يجب أن تمنح الدول فترة كافية للتكيف مع الأوضاع الجديدة بغية تلافي أي مشاكل أو ضغوط اجتماعية. أما المصداقية، فهو العامل الأصعب تحقيقه، وخاصة في ظل خمسين عاما من الاتفاقيات غير الملزمة.

- لمزيد من التفاصيل حول المراجع المشار إليها في هذا العدد، انظر:

Galal, Ahmed and Bernard Hoekman. Forthcoming. *Arab Economic Integration Between Hope and Reality*. Cairo: The Egyptian Center for Economic Studies; Washington D.C.: Bookings Institution.

- كتب هذا العدد من آراء في السياسة الاقتصادية د.أحمد جلال (المركز المصري للدراسات الاقتصادية) ود.برنارد هوكمان (البنك الدولي).

لمزيد من المعلومات عن المركز وإصداراته اتصل بالمركز المصري للدراسات الاقتصادية:
مركز التجارة العالمي – ١١٩١ كورنيش النيل – الدور ١٤ – القاهرة ١١٢٢١ – مصر
تليفون: ٥٧٨١٢٠٢ (٢٠٢) فاكس: ٥٧٨١٢٠٥ (٢٠٢)
E-mail: eces@eces.org.eg
http://www.eces.org.eg